ICANN71 | مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية حول خدمة دليل التسجيل/ WHOIS، حماية البيانات
الثلاثاء 15 حزيران (يونيو) 2021 – 12:30 م إلى 13:30 بالتوقيت الصيفي لوسط أوروبا

غولتن تيبي: مرحبًا بكم في جلسة اللجنة الاستشارية الحكومية الخاصة بـ ICANN71 هذه، وهي مناقشة حول خدمة دليل التسجيل/WHOIS وحماية البيانات يوم الثلاثاء 15 حزيران يونيو الساعة 10:30 بالتوقيت العالمي المنسق.

وإدراكًا بأن هذه جلسات عامة وأن أعضاءً آخرين من مجتمع ICANN قد يكونوا حاضرين، فإن قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وموظفي الدعم يشجعون جميع ممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لكتابة اسمكم والجهة التي تمثلونها في لوحة الدردشة من أجل تسجيل حضوركم بدقة.

إذا رغبتم في طرح سؤال أو إبداء تعليق، فيُرجى كتابته في الدردشة. توجد الميزة في الجزء السفلي من نافذة Zoom، عن طريق بدء الجملة وإنهائها بسؤال أو تعليق، كما هو موضح في الدردشة.

تتضمن الترجمة الفورية لجلسات اللجنة الاستشارية الحكومية جميع لغات الأمم المتحدة الست والبرتغالية. يمكن للمشاركين تحديد اللغة التي يرغبون في التحدث بها أو الاستماع إليها من خلال النقر فوق أيقونة الترجمة الفورية الموجودة على شريط الأدوات في برنامج زوم Zoom. إذا رغب أحد منكم في التحدث يرجى رفع يدك.

بمجرد أن يطلب منك المنسق إلغاء كتم صوتك وأخذ الكلمة. تذكر أن تذكر اسمك واللغة التي ستتحدثها في حال كنت ستتحدث لغة أخرى غير الإنجليزية. ويرجى التحدث بوضوح وبسرعة معقولة للسماح بترجمة دقيقة.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في الملف الصوتي وتحويله إلى ملف كتابي / نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لاينبغي أن تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

تحدث بوضوح وبوتيرة معقولة للسماح بالترجمة الدقيقة. وأخيرًا، تخضع هذه الجلسة مثل جميع أنشطة ICANN لمعايير السلوك المتوقعة من ICANN. في حالة حدوث انقطاع أثناء الجلسة، سيقوم فريق الدعم الفني لدينا بكتم صوت جميع المشاركين.

يتم تسجيل هذه الجلسة وستتوفر جميع المواد على صفحة اجتماعات ICANN71.

تفضلي يا منال.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلًا يا غولتن. ومرحبًا بكم جميعًا. لدينا جلسة مدتها 90 دقيقة الآن. سنستخدم الساعة الأولى الخاصة بخدمة دليل التسجيل وحماية البيانات فيما يتعلق بآخر التطورات من المرحلة 1 والمرحلة 2 من عملية وضع السياسات ومرحلة التصميم التشغيلي والمرحلة 2a بالإضافة إلى مسار الدقة. سنعيد تخصيص النصف ساعة الماضية لمراجعة بيان سريع آخر. وكما لاحظتم جميعًا؛ نحن نستخدم برنامج Zoom على الويب لهذه الجلسة. ندوة Zoom عبر الانترنت، نحن نختبرها لمعرفة ما إذا كانت ستساعد العملاء المحتملين والمشرفين في الجلسة للتعرف بشكل أفضل على مساهمات اللجنة الاستشارية الحكومية ودردشة اللجنة الاستشارية الحكومية حتى نتمكن من إعطاء الأولوية لمدخلات اللجنة الاستشارية الحكومية في المناقشة. سنكون ممتنين للغاية لملاحظاتك بالإضافة إلى تعليقات بالطبع على خيوط موضوعنا، سواءً كان ذلك يخدم الغرض أم لا. لذلك مع هذا وبدون أي مزيد من اللغط، اسمحوا لي بتقديم الكلمة للرئيس لبدء مناقشتنا.

الكلمة لك يا لورين. شكراً لك.

لورين كابين: شكرا لك يا منال، أرحب بالجميع وشكرا على حضور هذه الجلسة حول هذه القضايا الهامة. اسمي لورين كابين، وأنا أتحدث بصفتي عضوًا في مجموعة اللجنة الاستشارية الحكومية الصغيرة، وأنا من الولايات المتحدة، وأعمل في لجنة التجارة الفيدرالية حيث أركز على قضايا حماية المستهلك والقضايا الدولية وأنا كما أنني الرئيس المشارك لمجموعة عمل السلامة العامة. حسنًا لدينا جدول أعمال كامل اليوم. سنطلعكم على بعض التحديثات حول جميع مشكلات العملية المعجَّلة وضع السياسات، وعملية تطوير السياسة المعجلة، وسنقدم تحديثًا موجزًا لجميع المراحل، لكننا سنقضي معظم الوقت في الحديث عن الأمور الطبيعية مقابل القانونية والفريدة - وتحديث العمل والفرصة للحصول على تعليق عام من اللجنة الاستشارية الحكومية على تقرير المرحلة 2 المؤقت.

إذن هذه نظرة عامة شاملة، ويمكنك أن ترى أننا نأخذك من بداية القصة التي بدأت على الأقل بتنفيذ المواصفات المؤقتة، والتي تم إطلاقها استجابة للوائح حماية البيانات العامة الأوروبية. كان هذا في الأساس لأن ICANN أرادت ضمان الامتثال للقوانين ذات الصلة. تمت المرحلة الأولى في شباط (فبراير) 2018 و2019 والتي أطلقت المواصفات المؤقتة والتي تخضع حاليًا لفريق مراجعة التنفيذ، والتي تمثل فريق مراجعة التنفيذ. يعتبر هذا مستمرًا، وقد تم إطلاق تنفيذ توصيات المرحلة الأولى في أيار (مايو) 2019، والمواصفات المؤقتة هي الآن في مكانها بينما يتم تنفيذ مكررات المرحلة الأولى.

ولمجرد اتخاذ خطوة إلى الوراء، فهذه عملية متعددة المراحل بدأت بمواصفات مؤقتة ثم تم تنفيذ عمليات تطوير السياسة بطريقة سريعة بدأت بالمرحلة الأولى التي تبنى مجلس الإدارة توصياتها والتي يجري الآن تنفيذها تم التنفيذ، لذلك لدينا المواصفات المؤقتة، لدينا المرحلة الأولى، قيد التنفيذ، ثم لدينا المرحلة الثانية التي ركزت على هذا الوصول القياسي لنظام الكشف، وسوف تسمع كثيرًا عن هذا المصطلح SSAD. إنه لا يمثل حزنًا جدًا ؛ إنها تمثل كما نقول على الشرائح - والآن تفقد مكاني على الشرائح مع كل هذه الاختصارات، فهي تعني نظامًا موحدًا للوصول والكشف.

كانت مجموعة توصيات المرحلة الثانية موضوع تقرير نهائي نُشر في تموز (يوليو). كان لدى اللجنة الاستشارية الحكومية العديد من المخاوف بشأن تلك التوصيات وإصدار بيان الأقلية جنبًا إلى جنب مع العديد من مجموعات أصحاب المصلحة الأخرى بما في ذلك ALAC وBC وIPC وSSAC، وكلها مرفقة بالتقرير النهائي وإذا لم تكن قد نظرت في ذلك، فأنا أشجع عند إلقاء نظرة على جميع البيانات من جميع مجموعات أصحاب المصلحة، فإنها تعطيك إحساسًا بتنوع وجهات النظر حول هذه القضايا.

بأخذنا إلى المكان الحالي، المرحلة 2a، كان هناك العديد من القضايا المهمة التي لم يكن من الممكن تناولها في المرحلة الثانية. وفي المرحلة 2a، كان الهدف هو تناول تلك القضايا المهمة. ركزت المرحلة 2a على معاملة الكيانات القانونية. لماذا هذه مشكلة؟ ذلك لأن معلومات الكيانات القانونية ليست بالضرورة محمية بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات، وكان هناك جهد بعد ذلك للنظر في كيفية التعامل مع هذه المعلومات وما إذا كان ينبغي إتاحتها للجمهور لأنها ليست بالضرورة محمية بموجب لوائح حماية البيانات ذات الصلة. ركزت المرحلة 2a أيضًا على ما إذا كان يمكن نشر رسائل البريد الإلكتروني ذات الأسماء المستعارة في بيانات تسجيل اسم المجال العام.

لذلك سنأخذكم عبر كل هذه المراحل، وسيتولى زميلي كريس لويس إيفانز، الذي ينضم إلى عملنا في فريق مراجعة التنفيذ، هذا الموضوع. لكن وقفة وجيزة. سأكون مقصراً للغاية إذا لم أقم بتحديد كريس وميلينا على أنهما زملائي في مجموعة اللجنة الاستشارية الحكومية الصغيرة بالإضافة إلى زملائنا الآخرين الذين يدعموننا في القيام بالكثير من العمل الهائل وتخصيص ساعات لا حصر لها لهذه الموضوعات الصعبة. قد لا تدرك عدد الساعات التي تقضيها في الاجتماعات ومراجعة النصوص والتعامل مع تنوع الآراء حول هذه القضايا، لكن الأمر يستغرق الكثير من الوقت والجهد، ولا يمكنك طلب فريق أكثر تكريسًا من الأشخاص العمل على هذه القضايا. لذلك أريد أن أعترف بهم علنًا في هذه المرحلة. خذ الكلمة، يا كريس.

كريس لويس-إيفانز: شكرًا لك يا لورين. مرحبًا بكم جميعًا. كريس لويس إيفانز، للتسجيل، وكما قالت لورين، جزء من المجموعة الصغيرة، ولترديد تلك الشكر لها حقًا، أعتقد أن عدد الساعات التي قضتها لورين مؤخرًا مذهل، وقد قادت حقًا المسؤول عن مجموعة اللجنة الاستشارية الحكومية الصغيرة ضمن تنفيذ المرحلة الأولى، ولقد كنت أدعمها في الحقيقة. لذلك كما قالت لورين، بدأ العمل على التنفيذ في أيار (مايو) 2019، لذا فقد استمر بالفعل لفترة طويلة من الوقت، وكان هذا العمل واسع الانتشار. كانت هناك العديد من الاجتماعات وبعض الدراسات والتقارير وبعض لغة مسودة وثيقة السياسة الجارية بالإضافة إلى بعض بنود تتبع العمل التي ساعدت منظمة ICANN في وضعها معًا.

لا يزال هناك العديد من التبعيات المتبادلة التي لم يتم الاتفاق عليها والخلافات حول لغة السياسة من حيث أننا ننظر إليها، وبعضها ذو أهمية كبيرة لـ اللجنة الاستشارية الحكومية وأعتقد أن أحد تلك التي أشرنا إليها هو الإطار الزمني للرد على الطلبات العاجلة. ثم ما أريد تغطيته بعد ذلك هو ثلاث قضايا شاملة ذات أهمية للجنة الاستشارية الحكومية مع فريق مراجعة التنفيذ. الأول هو الجدول الزمني العام. لذلك في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في مونتريال في تشرين الثاني (نوفمبر) - طلبت اللجنة الاستشارية الحكومية خطة عمل مفصلة، وتم إصدار جدول العمل داخل فريق مراجعة التنفيذ. تم قبول ذلك من قبل مجلس إدارة ICANN في كانون الثاني (يناير) من العام الماضي وتم تقديم [يتعذر تمييز الصوت] من قبلهم. كان هناك جدول زمني تم وضعه، وكما قلت، لدينا وثيقة تتبع الحالة ولكن لا توجد حاليًا خطة مجدولة مفصلة لإكمال أو نشر خطة التنفيذ.

إذن السبب الآخر هو التأثير على سياسة اعتماد خدمة وكيل الخصوصية والتنفيذ المعروف باسم PPS AI، وقد ذكرنا ذلك في العديد من بياناتنا على أنه مهم. وأحد أسباب ذلك هو مقدار التأثير الذي يسببه هذا على منظمات السلامة العامة مثل إنفاذ القانون، والوصول إلى البيانات والقدرة على أخذ [يتعذر تمييز الصوت] البيانات. كان هناك الكثير من العمل على المجتمع [يتعذر تمييز الصوت] وتم تعليقه لفترة طويلة. لذلك آمل أن تتم مناقشة هذا. كان هناك اجتماع سلط الضوء على ICANN71، وهكذا في 24 آذار (مارس).

العنصر الثالث والأخير هو التأثير على تنفيذ سياسة WHOIS الكثيف هنا، أريد فقط أن أستدعي بعض الأجزاء. تم اعتماد WHOIS الكثيف في عام 2014 وضمن المرحلة الأولى، تمت الإشارة إلى أننا لا نعتقد أن هناك أي مشكلات محددة يجب معالجتها أو - يجب معالجة مشكلات محددة، آسفًا، أثناء التنفيذ الذي أعتقد أنه التوصية 7 ضمن ذلك التقرير النهائي للمرحلة 1. لكننا لم نعتقد أنه قد قلب سياسة الإجماع الحالية الخاصة بـ WHOIS الكثيف. وقد تم الاتفاق على ذلك من قبل مجلس إدارة ICANN. كان هناك عدد من المناقشات داخل فريق مراجعة التنفيذ حول هذا الأمر، ولم يتمكن فريق فريق مراجعة التنفيذ حقًا من التوصل إلى اتفاق حول ما إذا كان قد ألغى سياسة WHOIS الكثيفة. وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق، قرر مجلس GNSO مرة أخرى في كانون الثاني (يناير) من هذا العام أن التوصية 7 كانت لتعديل سياسة انتقال WHOIS الكثيفة. لذلك، هناك بالفعل عناصر هناك سنبرزها في الخلف ومن الواضح أن هذا العمل مستمر وبمجرد حصولنا على أي تفاصيل أخرى حول هذه العناصر، سنقوم بالتأكيد بتحديثك.

لورين كابين: شكراً لك. إذن هذه الشريحة تعطيك صورة مرئية. الانتقال الآن من المرحلة 1 إلى المرحلة 2. يمنحك هذا صورة مرئية للتوصيات الخاصة بالنظام القياسي للمرحلة الثانية للوصول والكشف. ويمكنك أن ترى بصريًا أن هناك بعض التوصيات التي حققت إجماعًا كاملاً وأخرى تباعدت وأخرى حظيت بدعم قوي ولكن معارضة كبيرة وتلك التي تم إبرازها باللون الأحمر بالفعل. وهذا، كما قلت، لإعطائك صورة عن حقيقة أن هذه كانت قضايا خلافية، وفي بعض التوصيات كان هناك اختلاف حقيقي في الرأي عبرت عنه مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة.

أعربت اللجنة الاستشارية الحكومية على وجه الخصوص عن آرائها في بيان الأقلية الخاص بها في آب (أغسطس) من عام 2020. وعلى وجه الخصوص، كانت اللجنة الاستشارية الحكومية قلقة من أن التوصيات الحالية خلقت نظامًا مجزأًا وليس مركزيًا. والسبب في أنه مجزأ هو أن القرارات تُترك بشكل أساسي لكل مسجل فردي ليقرر ما

إذا كان يجب الكشف عن المعلومات أم لا. وهناك العديد من الأسباب الوجيهة لذلك، لأن هناك مسؤولية يمكن أن تنجم عن اتخاذ قرار يكشف بشكل غير مسموح به عن بيانات المسجل. ولكن نظرًا لأن كل مسجل مسؤول عن قراراته الخاصة، يمكنك الوصول إلى نظام يتم فيه تطبيق معايير مختلفة. لذا فإن القضايا ذات الصلة مجزأة بدلاً من المركزية بحيث لا تحتوي التوصيات على معايير قابلة للتنفيذ لمراجعة قرارات الإفصاح، في الواقع مراسلات بهذا المعنى من الرئيس التنفيذي لـ ICANN معربًا عن مخاوف من أنه سيكون من الصعب جدًا على التزام ICANN مراجعة تلك القرارات.

كانت هناك أيضًا مخاوف من أن التوصيات لا تعكس على وجه التحديد مخاوف ثقة المستهلك أو تحتوي على آلية موثوقة للنظام استجابة لزيادة الوضوح القانوني، بمعنى أنه مع تغير القانون ونعرف بعض التغييرات التشريعية في الأفق، فقد أجرينا مناقشة حول ذلك بالأمس من زميلنا في المفوضية الأوروبية، إذا تغير القانون أو إذا كانت هناك قرارات من سلطات حماية البيانات توفر توضيحًا حول ما هي مجموعة معقدة من اللوائح، يجب أن يكون النظام قادرًا على التطور استجابة لذلك، ولكن تم عرضه عدم وجود توصيات موثوقة بما فيه الكفاية في التوصيات لأخذ ذلك في الاعتبار. وأخيرًا، كانت هناك مخاوف بشأن تكلفة النظام، فقد تكون باهظة الثمن بالنسبة للأشخاص الذين يرغبون في استخدامه. لذا أود أن أشجع إذا لم يقرأ زملاء اللجنة الاستشارية الحكومية بيان الأقلية في اللجنة الاستشارية الحكومية لإلقاء نظرة عليه.إذن فأنا أشجعكم على إلقاء نظرة عليه. إنه بيان مطول يشرح بدقة أسس المخاوف ووجهات نظرها.

ولم تكن اللجنة الاستشارية الحكومية وحدها في اهتماماتها. كانت هناك مجموعات أخرى من أصحاب المصلحة الذين أعربت عن مخاوفها أيضًا، وجميعها واردة في المرفق هاء من التقرير النهائي. أعلم أنه كان هناك سؤال في حجرة الدردشة، طلب لنشر جميع الروابط لهذه التقارير، لذلك سأطلب فريق الدعم الرائع لدينا في وقت ما يكون مناسبًا، إذا كان بإمكانك نشر روابط لتوصيات المرحلة 1، وتوصيات المرحلة 2، والتقرير الأولي للمرحلة 2a، بالإضافة إلى بيان الأقلية في اللجنة الاستشارية الحكومية، في

الدردشات، أعتقد أن بعض المتحدثين لدينا سيجدون ذلك مفيدًا. وتحتوي الشرائح في الواقع على روابط لكل هذه المستندات، لذا سيتم توفير الشرائح بعد هذه المناقشة. وبعد ذلك يمكنك استخدام الشرائح للوصول إلى تلك المواد أيضًا.

بالعودة إلى المحتوى المعني، انضم أصحاب المصلحة الآخرون للتعبير عن مخاوفهم، واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين وSSAC وBC وIPC وصوتت بعض المجموعات ضد توصية - لم تحقق الإجماع. فيما يلي ما وصلنا إليه في المرحلة 2. أطلق مجلس الإدارة مرحلة التصميم التشغيلي، وسمعنا مناقشة حول ذلك في وقت سابق اليوم. وهذا في الأساس مساعدة لـ ICANN والمجتمع لمعرفة التكاليف والموارد والمخاطر التي تأتي مع بناء النظام الموصى به، وهذا العمل قيد التنفيذ حاليًا. ونعلم أيضًا أنه سيكون هناك طلبًا قادمًا للحصول على معلومات من المجتمع لتقديم ملاحظات حول هذه المشكلات لتحديد الجدوى - تنطفئ الأضواء في الغرفة التي أكون فيها، لذلك سألوح بيدي لذلك هذا لن يحدث. إذا كانوا من فمي ، فلن تخرج أبدًا.

لذلك سيكون هناك هذا الطلب للحصول على معلومات لتحديد حساب الرسوم لهذه المخاطر والتكاليف والموارد، وبعد ذلك سينظر المجلس في نتائج مرحلة التصميم التشغيلي. وبعد ذلك، تماشياً مع دوره، سيقرر مجلس الإدارة ما إذا كانت التوصيات في مصلحة مجتمع ICANN أو ICANN. لذلك في بياننا الأخير، وكجزء من نصيحتنا إلى مجلس الإدارة، طلبنا من مجلس الإدارة النظر في المخاوف التي تم التعبير عنها في بيان الأقلية وبدء الخيارات المتاحة لهم في التعامل مع مخاوف السياسة العامة التي تم التعبير عنها واتخاذ الإجراء المناسب إذا لزم الأمر. وقد أجرينا مناقشة مع مجلس الإدارة ردًا على بعض أسئلتهم حول بيان الأقلية في اللجنة الاستشارية الحكومية في نيسان (أبريل) الماضي. وبعد ذلك في أيار (مايو) الماضي، تلقينا ردًا رسميًا على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. وكان ذلك عبر بطاقة أداء المجلس. وقد بدا من بعض البيانات التي أثيرت في بطاقة النتائج أنه لا تزال هناك بعض الأسئلة حول بيان الأقلية في اللجنة الاستشارية الحكومية.

ما أود أن أشير إليه هو أن بيان الأقلية في اللجنة الاستشارية الحكومية محدد للغاية، ويشرح الأساس لمخاوف اللجنة الاستشارية الحكومية ضمن تلك الوثيقة ويحتوي أيضًا على حواشي موسعة تستشهد بمصادرنا، ومن المفترض أن يكون مستندًا شاملاً. ونلاحظ أيضًا أن هناك أسئلة أثيرت حول مواقف معينة تم اتخاذها، لا سيما فيما يتعلق بقضايا الدقة، وسوف نجري مناقشة منفصلة حول ذلك. لكننا نريد أن نسلط الضوء على أن هذه قضايا معقدة، ونعلم أن ICANN تشارك مع سلطات حماية البيانات بشأن هذه القضايا المعقدة، بشأن قضية النموذج المركزي على وجه الخصوص، ونريد أن نؤكد أنه حتى هيئة حماية البيانات البلجيكية لاحظت ذلك هناك فوائد محتملة لهذه الأنظمة. وأعتقد أننا نرغب أيضًا في التأكيد على أنه ليس القصد من بيان الأقلية مطالبة مجلس الإدارة بإعادة كتابة أي من التوصيات. نحن ندرك جيدًا أن هذا ليس دور مجلس الإدارة؛ نحن فقط نطلب أن يأخذ مجلس الإدارة بعين الاعتبار مخاوف اللجنة الاستشارية الحكومية.

سننتقل الآن إلى المرحلة 2a، وهي الجزء الحالي من عملية وضع السياسات قيد التنفيذ. لقد وصل ذلك للتو إلى علامة فارقة بنشر التقرير الأولي. سأقدم لكم سياق سريع ثم أعود إلى زميلتي ميلينا من المفوضية الأوروبية للتحدث عنها بشكل أكثر تحديدًا. ما تحتاج إلى معرفته، أولاً وقبل كل شيء، هو أنه يمكنك قراءة التقرير الأولي الذي تم نشره في النهاية وأصبح متاحًا الآن. وهناك أن هذه كانت عملية سريعة جدًا. لقد بدأ في كانون الأول (ديسمبر) ونحن في تقريرنا الأولي في حزيران (يونيو).

كما هو الحال مع أي عملية سريعة، في بعض الأحيان يمكن أن تكون سريعة بعض الشيء، وفي هذه الحالة، تم تقديم الكثير من المواد الجديدة بالقرب من الموعد النهائي للتقرير الأولي مما خلق بعض التحديات أمام الفريق لمراجعة ومنح و ناقشها، خاصة لأنه على الأقل بالنسبة لعضوية اللجنة الاستشارية الحكومية والعديد من مجموعات أصحاب المصلحة الآخرين، يتشاور الأشخاص عبر مناطق زمنية متعددة. لذلك عندما تحصل على مادة جديدة ولديك مواعيد نهائية تكون في بعض الحالات 24 ساعة أو أقل للتوصل إلى منصب، فإن ذلك يصبح أمرًا صعبًا للغاية. وعلى وجه الخصوص، كان هناك الكثير من الخلاف بين

مجموعات أصحاب المصلحة حول ما إذا كان التقرير يشير بوضوح إلى الاختلاف في إحدى التوصيات المقترحة، وفي الواقع التوصية الأولى هي عدم التوصية بأي تغييرات على سياسة المرحلة الأولى، والتي، استدعاء، سمح للمسجلين ومشغلي السجل بالتمييز بين ولكن لم يطلب منهم ذلك. [قراءة] في معظم الأوقات التي ناقشتها المجموعة كانت حول هذه القضية بالذات. لذلك لا يزال هذا موضوعًا للنقاش وتم إعداد المسرح الآن للتعليقات العامة، وأعتقد أنه سيكون الآن في يد اللجنة الاستشارية الحكومية ليس فقط ككيان جماعي ولكن للدول الفردية للتأثير في هذه القضايا. وللحديث عن القضايا بشكل أكثر تحديدًا، سأحيل الأمور إلى زميلتي ميلينا ستروغني من المفوضية الأوروبية.

الشريحة التالية، من فضلك.

ميلينا ستروغني: نعم. شكرًا لك يا لورين. أيضًا شكرا على المقدمة الدافئة. اسمي ميلينا ستروغني. كما ذكرت لورين بالفعل، أنا عضو في مجموعة اللجنة الاستشارية الحكومية الصغيرة، وقد تابعت المرحلة 2a من العملية المعجلة لوضع السياسات. عن طريق الخلفية، محامي حماية البيانات ويعمل في قطاع حوكمة الإنترنت في المفوضية الأوروبية. في المرحلة 2a، سأتحدث عن المسألة الأولى، في المرحلة 2a، المسألة الطبيعية مقابل القانونية، ثم سيتناول زميلي السياق. للتذكير، على الجانب الأيمن، قبل دخول اللائحة العامة لحماية البيانات حيز التنفيذ، كانت بيانات تسجيل اسم النطاق متاحة للجمهور بعد دخول القانون العام لحماية البيانات (GDPR) بالطبع، تم تنقيح البيانات. تضمنت البيانات التي تم تنقيحها أيضًا بيانات غير شخصية للأشخاص الاعتباريين غير المحميين بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات، مما أدى إلى نقص الشفافية ومشاكل مختلفة بسبب نقص المعلومات العامة والمتاحة.

لذلك، كان لدى العملية المعجّلة وضع السياسات بشكل أساسي مهمتان هنا في إطار المرحلة 2a، كانت الأولى هي تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى أي تغييرات فيما يتعلق

بالمرحلة 1، التوصية 17 التي تنص على أنه يُسمح للمسجلين والسجلات بالتمييز بين الأشخاص القانونيين والأشخاص الطبيعيين ولكن ليس عليهم الالتزام القيام بذلك كانت هذه هي النقطة الأولى وبعد ذلك ستكون المهمة الثانية هي التوجيه، إن وجد، الذي يمكن تقديمه لتلك السجلات والمسجلين الذين يجب عليهم التفريق بين الطبيعي مقابل القانوني. كما ذكرت لورين، خلصت إحدى توصيات التقرير الأولي إلى أنه لم تكن هناك حاجة للتغييرات. وهذا لا يعكس الواقع بالكامل، حيث لم نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه النقطة. لذلك كان هناك الكثير من المجموعات، بما في ذلك اللجنة الاستشارية الحكومية، التي اعتقدت أن مثل هذه التغييرات ضرورية ومجموعات أخرى لم تعتقد ذلك. لذلك، تم توضيح هذه النقطة بشكل أساسي، كما أفهم، ستكون نقطة توضيح إضافية في التقرير الأولي لالتقاط لا يوجد حاليًا إجماع حول ما إذا كان ينبغي إجراء تغييرات على توصية المرحلة الأولى.

لذلك، في الأساس، المجالات الرئيسية التي يُطلب فيها مدخلات المجتمع، في المجموع، هناك خمس توصيات في التقرير الأولي التي يتم طلب التعليقات العامة بشأنها. سأقدم أربعة منها تتعلق بالمناقشة الطبيعية مقابل القانونية، النقاط النقطية التي تراها على الشريحة ثم سيغطي كريس النقطة الخامسة. لذا فإن الأول هو ما إذا كانت التغييرات مطلوبة لتوصية المرحلة الأولى. لذلك كما ذكرنا، وفقًا للجنة الاستشارية الحكومية، هناك حاجة إلى مثل هذه التغييرات. يرحب التقرير الآن بالتعليقات في هذا الصدد حول ما إذا كان يمكن أخذ أي توصيات إضافية في الاعتبار وما إذا كانت التوصيات المتعلقة بالمرحلة الأولى ضرورية أم لا.

النقطة الثانية هي ضرورة قيام مجلس دعم الأسماء العامة بمراقبة التطورات ذات الصلة. لذلك في سياق المرحلة 2a، لاحظنا أنه كان هناك عدد من النتائج المحتملة ذات الصلة مثل اعتماد ni S2، وكذلك SSAD التي أشارت إليها لورين، لذا فهي في الأساس توصية أولية مدرجة حاليًا في التقرير الأولي تقترح أن يراقب المجلس هذه التطورات لمعرفة ما إذا كانت التوصية ضرورية، بينما اقترح آخرون في الوقت نفسه أن هناك بالفعل

مسؤولية المجلس، لذلك ربما لا يكون من الضروري التصريح بذلك صراحة. لذلك هناك نقطة حيث تكون هناك حاجة أيضًا إلى تعليقات الجمهور.

تتعلق النقطة الثالثة بما إذا كان ينبغي توفير عنصر بيانات موحد للأطراف المتعاقدة. لقد ناقشنا بشكل أساسي ما إذا كان ينبغي لنا أن نجعل القدرة التقنية للأطراف المتعاقدة على استخدام عناصر البيانات الموحدة مثل الأعلام كشرط. لذلك، بشكل أساسي، يكون لديك القدرة على تمييز المسجل كشخص قانوني أو طبيعي وبياناته كشخصية أو غير شخصية. لذلك، لمجرد جعل أحد المتطلبات القدرة التقنية دون إرفاق أي التزام آخر بالنشر والذي لن يكون له في الواقع أي مخاطر مسؤولية للأطراف المتعاقدة. ولكن مرة أخرى، للأسف، لم ننجح في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه النقطة التي يتم تضمينها الآن كجزء من التوجيه. يهدف بشكل أساسي إلى تسهيل ومواءمة الممارسات للأطراف المتعاقدة وهو التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، ومرة أخرى، نبحث عن تعليقات الجمهور حول ما إذا كان ينبغي أن تكون البيانات متاحة للأطراف المتعاقدة وسبب ذلك.

النقطة الرابعة هي ما إذا كانت الإرشادات التي طورناها حاليًا كافية. لذلك، تهدف هذه الإرشادات إلى توفير معلومات مفيدة وتوقف الأطراف المتعاقدة التي تختار التمييز وتوصي باتباع هذه الإرشادات ويجب توثيق جميع خطوات معالجة البيانات. لذلك للتعمق في مزيد من التفاصيل، إلى جوهر التوجيه، وفقًا للإرشادات، يجب السماح للمسجلين بالتعريف بأنفسهم كأشخاص طبيعيين أو اعتباريين. هناك قمنا بتضمين إرشادات حول التوقيت، لذلك بشكل أساسي في وقت تسجيلهم أو دون تأخير لا داعي له بعد التسجيل وفي حالة قيام المسجل بتحديث معلومات الاتصال الخاصة به، يجب القيام بذلك مرة أخرى دون تأخير لا داعي له بعد تحديث المعلومات. ثم يجب على أمناء السجلات النظر في استخدام عنصر البيانات الموحدة في خدمة دليل التسجيل، أو الجمهور [يتعذر تمييز الصوت] أو SSAD، وهو في الأساس علامة تشير إلى ما إذا كان هناك شخص طبيعي أو اعتباري. وإذا كان الشخص شخصًا اعتباريًا، سواء كانت البيانات التي يقدمها شخصية أم غير شخصية.

ثم يتابع التوجيه مع الضمانات الإضافية التي يمكن للأطراف اعتمادها مثل إيصال طبيعة وعواقب المسجل عندما يتعرفون على أنهم شخص اعتباري، لتوضيح العواقب إذا تم تحديد شخص ما كشخص قانوني، على سبيل المثال، ذلك قد يتم نشر بياناتهم. وبعد ذلك، إذا كان لديك شخص اعتباري، فتأكد أيضًا من عدم تقديم أي بيانات شخصية.

بشكل أساسي، يشدد التوجيه أيضًا على أنه من المهم للمسجلين، والأفراد، أن يكون لديهم وسائل سهلة لتصحيح أخطائهم بحيث تتعامل الأطراف المتعاقدة مع طلبات التصحيح، لذلك سعت إرشادات التعليقات العامة حول ما إذا كانت توفر معلومات كافية، إذا كان هناك شيء مفقود، إذا كان إضافيًا يجب أن تؤخذ في الاعتبار العناصر. لذلك نتطلع حقًا إلى تلقي أكبر قدر ممكن من التعليقات العامة. سأعطي الكلمة الآن لزميلي كريس ليطلعك على المحتويات الفريدة.

كريس لويس-إيفانز: شكرا جزيلا لممثل ميلينا. كريس لويس إيفانز، للتسجيل مرة أخرى. لذلك في المرحلة 2a، كان من المتوقع أن يعالج فريق العملية المعجَّلة وضع السياسات ما إذا كان يمكن أن يكون لجهة اتصال فريدة عنوان بريد إلكتروني مجهول موحد أو موحد وما إذا كان قادرًا على عرض ذلك إما على أساس اسم المجال أو على أساس كل مسجل أو أساس التسجيل وإذا كان من الممكن يجب أن يكون هذا مطلبًا ثم أيضًا إن لم يكن شرطًا، فما هو التوجيه الذي يمكن تقديمه للأطراف المتعاقدة التي قد ترغب في فعل ذلك.

إذن فيما يتعلق بمسألة الجدوى، ضمن تقرير المرحلة 2، كان لدى خدمات البروكسي توصية سمحت لهم بنشر بريد إلكتروني موحد ومجهول الهوية، لذلك أعتقد أن هذا أظهر أن هذا ممكن؛ ومع ذلك، كان هناك عدد من المخاوف بشأن موضوع البيانات اعتمادًا على كيفية اتباع هذا النهج الموحد. وأعتقد أن المرة الأخيرة التي قضيناها في مناقشة ذلك وكيف يمكننا النظر في الضمانات لحماية موضوع البيانات مع السماح أيضًا بنشر جهة اتصال البريد الإلكتروني المجهولة الهوية هذه.

لذا فإن حقيقة أن الطرف المتعاقد سيكون قادرًا على اختيار نشر عنوان البريد الإلكتروني القائم على المسجل أو الإدارة، وهو عنوان مجهول الهوية، ويجب أن ينظر في توفير الضمانات المناسبة - أو يجب أن يضمن تطبيق الضمانات المناسبة على موضوع البيانات في بما يتماشى مع التوجيهات من العمل الذي تم تنفيذه داخل العملية المعجَّلة لوضع السياسات وأيضًا من هناك يتعلق بذلك، سلطات حماية البيانات ذات الصلة.

لورين كابين: وأعتقد، بالعودة إلى الوراء، ما هو مهم للتأكيد هنا على الصورة الكبيرة، أن جميع التوصيات في هذه المرحلة 2a كلها إرشادات. ولا شيء منها مطلوب. كانت هذه نقطة كبيرة للنقاش والنقاش حول ما إذا كان ينبغي أن تكون هذه متطلبات إلزامية أو مجرد إرشادات للأطراف المتعاقدة المتأثرة، لذلك فإن كل هذه التوصيات في وضعها الحالي هي إرشادات مما يعني أنه من اختيار الأطراف المتعاقدة القيام بذلك أو ليس.

لذلك أردت فقط التأكد من أن هذه النقطة كانت واضحة جدًا جدًا .

نعود إليك يا كريس.

كريس لويس-إيفانز: شكرًا لك يا لورين على ذلك. لذلك سأمر ببعض الخطوات التالية للمرحلة 2a. كما قالت لورين، تم إصدار التقرير وإصداره في بداية شهر حزيران (يونيو) وفترة التعليق العام مفتوحة حتى 19 تموز (يوليو). ضمن مجموعة اللجنة الاستشارية الحكومية الصغيرة - مجموعة اللجنة الاستشارية الحكومية الصغيرة، آسف - نحن نتطلع إلى تجميع كل عملنا وإنتاج بعض المستندات الإرشادية للسماح للجنة الاستشارية الحكومية بإبداء تعليق عام إذا اختارت القيام بذلك ومن الواضح أن هذا العمل سيكون متاحًا لجميع البلدان، وإذا كانوا يرغبون في تقديم تعليق وطني فردي في ضوء هذا العمل بما يتماشى مع مشورة حماية البيانات الخاصة بهم أو أدوارهم داخل بلدانهم، فهذا ممكن أيضًا.

ولكن في هذا الصدد، إذا كان لدى أي دولة ليست جزءًا من اللجنة الاستشارية الحكومية الصغيرة أي نقاط يعتقدون أنها مثيرة للاهتمام ربما فاتها عمل العملية المعجلة لوضع السياسات والتي ستكون ذات صلة بالتعليق العام، فستكون مجموعة اللجنة الاستشارية الحكومية الصغيرة مرحبًا بك في جمع المعلومات لإبلاغ اللجنة الاستشارية الحكومية. لذلك آمل أن يتم تجميع ذلك معًا بحلول السابع من يوليو لمنح أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية أسبوعين قبل الموعد النهائي للتقديم، ومن الواضح أننا سنبذل قصارى جهدنا لإخراج ذلك في وقت مبكر ولكن كما يمكنك أن تتخيل، فإن هذا جزء كبير من العمل إلى جانب كل شيء آخر جنبًا إلى جنب مع التحضير لـ ICANN71. وهناك تحديث واستشارة مجتمعية غدًا في الساعة 14:30 بالتوقيت العالمي المنسق، لكنني أعتقد أن منال تود أن تأتي إلى هذه الغرفة لأن هذا هو أيضًا وقت صياغة البيان، ولكن من الواضح أن التسجيل سيكون متاحًا إذا كنت تريد للاستماع إلى ذلك لاحقًا. الشريحة التالية، من فضلك. نعود إلى ميلينا ولورين.

ميلينا ستروغني: نعم شكرا لك كريس. لذا فيما يتعلق بالدقة، كما قد تتذكر خلال اجتماع ICANN70، فقد ناقشنا موجز منظمة ICANN لشهر فبراير حول الدقة، لذا سأقوم في هذه الشريحة بوصف التطورات التي شهدناها منذ ذلك الحين. في 23 نيسان (أبريل)، وزعت قيادة مجلس دعم الأسماء العامة مجموعة الخطوات التالية المقترحة لممارسة تحديد النطاق بدقة. ركزت الخطوات التالية على النطاق والدراسة والتوقيت وتكوين فريق تحديد النطاق.

فقط لتوضيح أنه على عكس ما قد يكون ضمنيًا، فإن مشكلة الدقة [يتعذر تمييز الصوت] سبقت العملية المعجَّلة وضع السياسات، وقد أثيرت لسنوات عديدة حتى قبل اللائحة العامة لحماية البيانات. للتذكير أيضًا بأن مشكلة الدقة كان من المفترض معالجتها في المرحلة 1 من E ولكن تم تأجيلها مرارًا وتكرارًا. وقد أعربت الكثير من الدوائر الانتخابية عن مخاوفها من أنه إذا لم يتم التعامل مع القضية داخل E، فقد يترك ذلك في أيدي المشرعين

مما قد يؤدي إلى مزيد من الانقسام. لذلك كان من الواضح أنه ينبغي تشكيل فريق تحديد النطاق والسماح له ببدء العمل في أسرع وقت ممكن.

لذلك في ضوء هذا السياق، كانت هناك دعوة من قبل بعض الجهات المعنية لوضع مسودة للاقتراح. كما أن [يتعذر تمييز الصوت] شدد على أهمية السماح ببدء العمل في أقرب وقت ممكن. لذلك تم تشكيل مجموعة مجلس دعم الأسماء العامة صغيرة. لا يزال يتعين تحديد العمل على الدقة، على سبيل المثال نطاق العمل بما في ذلك مناقشة دعم مثل هذا العمل - وما إذا كان ينبغي أن تكون اللجنة الاستشارية الحكومية جزءًا من الفريق. [قراءة] أكدت اللجنة الاستشارية الحكومية اهتمامها وتوصياتها في كانون الأول ديسمبر 2020، ومنذ ذلك الحين أدركنا أنه كانت هناك مناقشات حول الطريقة الصحيحة لتشكيل فريق تحديد النطاق، على سبيل المثال اقتراح أن يكون هناك عضوان من كل مجموعة أصحاب مصلحة، متسائلين عما إذا كان هذا سيكون كافيا ويعتقد حقا أن تشكيل الفريق العامل ينبغي النظر فيه بعناية أكبر ويستحق بالتأكيد مناقشة إضافية.

فيما يتعلق بالتوقيت، نحن نتفهم أن فريق دقة مجلس دعم الأسماء العامة كان قلقًا بشأن نقص الموارد التي كانت تنبع أساسًا من حقيقة أن المرحلة بأكملها ستتداخل مع المرحلة 2a من العملية المجعلة لوضع السياسات. لذلك كان هناك نقاش حول ما إذا كان ينبغي إطلاق تمرين تحديد النطاق قبل الانتهاء من المرحلة 2a. هذا بالطبع نفهم أن هذا مصدر قلق صحيح للغاية. ومع ذلك، الآن بعد أن أصبح تقويم المرحلة 2a من العملية المعجَّلة لوضع السياسات معروفًا جيدًا، سيكون من المفيد جدًا الحصول على مزيد من الوضوح بشأن الجدول الزمني للعمل الدقيق. لذا بالفعل، كما أرى في التعليقات، الأمور غير واضحة حتى الآن ولم يتم تقرير أي شيء.

لإعطائك نظرة عامة موجزة عن الرسائل الرئيسية التي نقلتها اللجنة الاستشارية الحكومية حتى الآن حول هذا الموضوع، كما تم التأكيد عليه وإدراجه أيضًا في بيان الأقلية في المرحلة 2، تعد دقة بيانات تسجيل اسم النطاق أمرًا أساسيًا للحفاظ على نظام

اسم نطاق آمن ومرن. لذا يجب أن تأخذ الدراسة المحتملة للدقة في الاعتبار هذه النقطة وأن تتخذ نهجًا أوسع بكثير. من المهم جدًا أن تضمن اللجنة الاستشارية الحكومية دقة معلومات اسم النطاق. تم توضيح هذه النقطة في مناقشات قيادة مجلس دعم الأسماء العامة اللجنة الاستشارية. ما يهم اللجنة الاستشارية الحكومية حقًا هو التأكد من أن المعلومات المقدمة من قبل المسجل تسمح بالفعل بتحديد هوية المسجل والاتصال به. يمكن أن يكون هذا متوافقًا مع الاتفاقيات ذات الصلة السارية وسيخدم أيضًا الكثير من الأغراض المشروعة. على سبيل المثال، سيكون قادرًا على توفير بيانات دقيقة للوصول إلى طلبات الوصول من قبل سلطات إنفاذ القانون أو غيرها من المستجوبين الشرعيين.

أخيرًا وليس آخرًا، يعد تمرين تحديد النطاق ضروريًا لتحديد نطاق العمل وطرح الأسئلة الصحيحة. نعتقد أن اللجنة الاستشارية الحكومية ستكون قيمة مضافة لعمل تحديد النطاق ويجب أن تكون جزءًا من فريق تحديد النطاق. لذلك نحن نتطلع إلى بعض التقدم في هذه القضية المهمة للغاية ونأمل أن نحصل على مزيد من الوضوح بشأن كل هذه القضايا المعلقة، وبالتالي تحديد نطاق عملية العمل، وتكوين الفريق، والتوقيت.

لذا سأعطي الكلمة الآن لكريس لإعطائك لمحة عامة عن الجدول الزمني. شكراً لك.

كريس لويس-إيفانز: شكرًا لك ميلينا. أنا كريس لويس إيفانز، للتسجيل مرة أخرى.

إذن هذه الشريحة الأخيرة هي مجرد تمثيل رسومي للجوانب المختلفة الجارية في العملية المعجَّلة لوضع السياسات، وأعتقد أن الشيء الرئيسي الذي يمكن استخلاصه من ذلك هو عدم وجود أي جدول زمني محدد للمضي قدمًا. لذا، ضمن هذه القضية المهمة جدًا للجنة الاستشارية الحكومية، لدينا سياسة مؤقتة سارية منذ أوائل عام 2019، لذلك سنتان الآن، وليس لدينا دليل واضح بشأن متى سنحصل على سياسة ملموسة تستند إلى عمل المجتمع. لذلك أعتقد أن هذا حقًا هو الجانب الرئيسي من ذلك، وأعتقد أننا نتطلع إلى العمل مع بقية المجتمع لمحاولة المضي قدمًا.

لكنني أعتقد أنه سيكون من المفيد حقًا لنا في اللجنة الاستشارية الحكومية أن نفهم الوقت الذي ستظهر فيه الجوانب المختلفة ويساعد أيضًا في بعض المشكلات المتعلقة بالموارد المتاحة للقيام ببعض الأعمال أيضًا. لذلك لا أرغب في قضاء الكثير من الوقت في ذلك، والاقتراب من علامة الساعة والرغبة في ضمان وصولنا إلى مواد البيان الرسمي، لكنني أعتقد أنه مع ذلك، لدينا القليل من الوقت لأية أسئلة من اللجنة الاستشارية الحكومية. شكراً لك.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً لك كريس ولورين وميلينا. أنا فقط أتطلع لمعرفة ما إذا كانت هناك أي طلبات لأخذ الكلمة.

لا أرى أي طلبات. أعتقد أننا بحاجة أيضًا إلى التحقق من حافظة الأسئلة والأجوبة؟

لورين كابين: وأنا أنظر إلى تعليق آلان الذي يحتوي على توضيح مفيد. آلان وودز هو أحد المشاركين في إجراءات المرحلة 2a وهو بالفعل عضو قديم بعد أن شارك في إجراءات العملية المعجَّلة وضع السياسات السابقة، وهو يشير، ويسعدني أن يكون لديه، أن إنشاء هذا العلم القياسي، من شأنه أن تحديد ما إذا كان المُسجل إما كيانًا قانونيًا، أو كيانًا طبيعيًا، أو غير محدد، وهذا في الواقع ليس توجيهًا، وهذا يُعتبر سياسة إجماع. لأن الجميع اتفقوا على ذلك، وهو أمر جيد. لذلك فهو ليس مجرد توجيه. ويلاحظ آلان، على الرغم من أنه ليس مجرد إرشادات، إلا أنه لا يزال قيد المناقشة ما إذا كان هذا سيكون أمرًا ضروريًا أو قد يستخدم العلم. لذا فهذه نقطة دقيقة هنا، لكنني أقدر أن طرح آلان هذه النقطة.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرا لك يا لورين وشكرا آلان. فقط تحقق من وجود أي تعليقات أو أسئلة أخرى. أرى يد أوليفر مرفوعة. ممثل المفوضية الأوروبية، تفضل.

ممثل المفوضية الأوروبية: شكرًا لكِ، منال. واجهت صعوبات في العثور على زر رفع اليد ولكن وجدته. فقط أولاً وقبل كل شيء أشكر زملاء المجموعة الصغيرة الذين شاركوا في هذه المرحلة 2a من العملية المعجَّلة وضع السياسات ولكن في عملية العملية المعجَّلة وضع السياسات بأكملها وأيضًا أشكر المجموعة ككل، المجموعة 2a من العملية المعَّجلة لوضع السياسات. لم نكن متفقين دائمًا ولكن الكثير من [يتعذر تمييز الصوت] المشاركة في هذا التمرين، وأعتقد أن الرئيس كان يقوم بعمل جيد للغاية.

أود أن أعود إلى بعض النقاط التي تم ذكرها في العرض والتي تظهر الآن في الجدول الزمني. أتفق كثيرًا مع كريس على أنه من المهم أن يكون لديك جدول زمني أوضح بشأن موعد تنفيذ توصيات المرحلة الأولى. أعني، إنها مسألة تنفيذ سياسة WHOIS جديدة، ودائمًا ما نضغط على اللجنة لتسريع التنفيذ والانتقال من المواصفات المؤقتة التي بها بعض نقاط الضعف، لذلك سياسة جديدة أكثر اكتمالاً.

فيما يتعلق بسؤال الدقة - آسف، أولاً فيما يتعلق بسؤال 2a من العملية المعجلة لوضع السياسات، أعتقد أنه جيد جدًا، أتذكر أنه كان هناك سؤالان عندما التقينا في ICANN70 عندما تكون المجموعة قادرة على مواصلة عملها والختام، أعتقد أن هناك أمرًا جيدًا عناصر التوجيه التي تم الاتفاق عليها من حيث العناصر الموضوعية، لكننا نشعر بخيبة أمل في اللجنة لأن النتيجة هي في الأساس طوعية، وكنا نتوقع نتيجة أكثر طموحًا مع عناصر الالتزامات الإلزامية، ولا سيما الاثنين الأسئلة التي تمت مناقشتها في المجموعة [يتعذر تمييز الصوت] والبريد الإلكتروني المجهول.

الدقة هي مشكلة تتجاوز مسألة تنفيذ القانون العام لحماية البيانات (GDPR). هذه مناقشة كانت تجري حول ما إذا كان مجتمع ICANN قد بدأ عملية العملية المعجلة لوضع السياسات، إنه سؤال مهم جدًا. لدينا ملاحظات من العديد من الباحثين عن الوصول بأنهم بحاجة إلى بيانات دقيقة حتى يتمكنوا من القيام بعملهم، وهناك مشكلات تتعلق بدقة البيانات حاليًا. وهو أيضًا سؤال لا يرتبط فقط بالبيانات الشخصية ولكن أيضًا بمسألة دقة

البيانات غير الشخصية الموجودة في قواعد بيانات التسجيل، لذلك نعتقد أنه من المهم حقًا العمل على هذا الجانب، ومن المهم حقًا بدء تمرين تحديد النطاق هذا والحصول على شاركت اللجنة الاستشارية الحكومية في عملية تحديد النطاق لتقديم منظورنا المحدد في المناقشة. لذلك آمل أن تتمكن مجلس دعم الأسماء العامة من اتخاذ قرار سريع - سريعًا نسبيًا بشأن هذا التمرين.

كانت هذه هي النقاط الثلاث التي أردت توضيحها. شكرًا جزيلًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلًا لك، أوليفييه. وبالنسبة للزملاء الآخرين، إذا كنت تواجه صعوبة في ندوة Zoom على الويب لرفع يدك، فيرجى حتى كتابتها في الدردشة، ورفع اليد، وسنمنحك بالتأكيد الكلمة. في ظل عدم وجود طلبات أخرى للكلام، أتساءل عما إذا كان كريس، ميلينا، لورين، أي تعليقات أخيرة؟

لورين كابين: أود أن أشجع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية على إلقاء نظرة على التقرير، فهو قصير نسبيًا، وأقصر من العديد من التقارير الأخرى وعلى قضايا مهمة. وفترة التعليق العام هي حقًا الوقت المناسب للدول الفردية وكذلك اللجنة الاستشارية الحكومية بشكل جماعي للتأثير، ونحن نشجع حقًا البلدان الفردية على القيام بذلك. لأن هذه قضايا مهمة وتركز حقًا على موضوعين رئيسيين، لذلك نأمل أن تغتنم الدول التي تشعر بقوة تجاه هذه القضايا الفرصة للتعبير عن رأيها.

وأيضًا من الناحية الإجرائية، جعلت ICANN الأمر أكثر سهولة في الاستخدام لتقديم تعليقات عامة في بعض الأمور لأنها قدمت الآن نموذجًا لك للقيام بذلك، كما أن اللجنة الاستشارية الحكومية نفسها من خلال فريقك الصغير ستساعد في صياغة تعليق عام مقترح. لذلك قد يكون هذا مصدرًا لك إذا اخترت ملء تعليقك العام أيضًا. لا يجب أن

تكون متسقًا مع ذلك؛ أنت بالطبع حر في التعبير عن آرائك الخاصة، لكننا سنعرض ذلك كمورد. لذلك أردت فقط التأكيد على هذه الفرصة القادمة.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً لك لورين وكريس وميلينا. شكرًا جزيلاً لك، أقدر الجهد الذي بذلته في هذا الموضوع. أعلم أن حجم العمل كبير والوقت المطلوب والتفاني، لذلك لا يمكنني أن أشكرك بما فيه الكفاية.

بهذا، أشكركم جميعًا على اهتمامكم أيضًا. بهذا تنتهي المناقشة حول خدمة دليل التسجيل / WHOIS، حماية البيانات.

يرجى البقاء على اتصال والسماح لنا لمدة دقيقة للاستعداد للجلسة التالية بشأن البيان الرسمي.

[نهاية التدوين النصي]